

## شرح كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) لأبي عثمان الصابوني - رحمه الله.

## شرح فضيلة الشيخ

أ.د. أحمد بن عبدالرحمن القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس (٢)

ثم إن الشيخ - رحمه الله - انتقل إلى الحديث بوجه خاص عن باب مهم، وهو باب الصفات؛ فقال رحمه

الله:

(ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتزييله أو شهد له بها رسوله صلى الله عليه وسلم على ما وردت الأخبار الصحاح به ونقلت العدول الثقات عنه)، وفي نسخة: (ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له جل جلاله منها ما أثبت لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه) هذه قاعدة عريضة مهمة أصلية في باب الإيمان بصفات الله عز وجل، وهو أن أهل السنة والجماعة يؤمنون بما أخبر الله به تعالى عن نفسه أو أخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم.

ذلكم أن الله عز وجل العلم به أشرف معلوم وهو خير ما انطوى عليه القلب، حتى سماه أبو حنيفة الفقه الأكبر، فلم كتب رحمه الله أوراقاً في باب الاعتقاد سماه الفقه الأكبر، مقارنة بأن أحكام الحلال والحرام نسبة إليه: فقه الأصغر، فالعلم بالله عز وجل، أشرف ما انطوت عليه القلوب، واكتنته الضمائر، فينبغي العناية به أتم عناية.

لكن ما السبيل لنا إلى العلم بالله؟

الواقع أنه لا سبيل للإنسان للعلم بشيء من الأشياء إلا من إحدى ثلاث طرق: أما برؤيته، أو برؤية نظيره، أو بخبر الصادق عنه.

فأنت لا تستطيع أن تخبر بشيء من الأشياء إلا بأن تراه بعيني رأسك، أو ترى نظيراً له، أو يخبرك ثقة عنه، فإذا نظرنا في هذه الطرائق الثلاث؛ وجدنا أن الأول والثاني ممتنعان غاية، ذلكم أنه لم يرى أحد ربه عز وجل، حتى

النبي صلى الله عليه وسلم لما سأل رأيت ربك قال: ((نور أنى أراه))، أو قال: ((رأيت نوراً))، وهذا هو الصحيح في هذه المسألة: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرى ربه، ولما سأل بعض التابعين عائشة رضي الله عنها قال: هل رأى محمد ربه؟ قالت: لقد قلت قولاً قف له شعر رأسي، من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية.

إذاً فمن كان سوى النبي صلى الله عليه وسلم، فهو من باب أولى لم يره، ومن ادعى ذلك من الخرافيين وغيرهم فهو من أكذب الناس.

أيضاً لا نظير له سبحانه ولا ند ولا شبيهه حتى يقول قائل رأيت نظيره فأصفه، فهو سبحانه وتعالى لا ند له وشبيهه ولا نظير.

بقي الطريق الثالث: وهو خير الصادق عنه، فلا سبيل لنا إلى العلم بالله، إلا بما جاءنا عنه سبحانه في كتابه أو أخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم في سنته، فالله سبحانه وتعالى أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثاً من غيره، فما أخبرنا الله به في كتابه قبلناه على ظاهره، وما أخبرنا عنه نبيه صلى الله عليه وسلم في سنته الصحيحة قبلناه أيضاً وصدقنا به، ولذلك قيد الشيخ رحمه الله ما شهد به رسوله صلى الله عليه وسلم.

(على ما وردت الأخبار الصحاح به ونقلت العدول الثقات عنه) فإن المأثور عنه صلى الله عليه وسلم، أو المنسوب إليه ليس كله صحيحاً، فلا بد أن نشترط شرط الصحة في ما نسب إلى نبينا صلى الله عليه وسلم، ذلكم أن من الزنادقة والوضاعين، بل ومن الضعفاء من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا يثبت، لذلك كان لا بد من التحري البالغ في الأحاديث النبوية الواردة في صفات الله عز وجل.

والحديث الصحيح: هو ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل وسلم من العلة القادحة ومن الشذوذ.

فإذا ثبت ذلك قبلناه سواء كان آحاداً أو متواتراً، ذلكم أن من أهل البدع من يزعم أنه لا يقبل في باب الاعتقاد إلا الأحاديث المتواترة، ويردون أحاديث الآحاد.

والفرق بين أحاديث الآحاد والأحاديث المتواترة:

أن الحديث المتواتر هو ما رواه جماعة كثيرة عن مثلهم بحيث يستحيل تواطئهم على الكذب، وهذا موجود والله الحمد لكنه قليل، ومعظم مسائل الدين الأصلية والفرعية من الأحاديث الآحاد.

وحديث الآحاد: هو ما لم يبلغ حد التواتر.

فالعبرة بالصحة، فإذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلنا به واعتقدناه إن كان خبيراً، وعملنا به إن كان طلباً، وتركنا ما نهي عنه أن كان نهياً، فقال رحمه الله: إن الواجب هو قبول ما جاء عن الله عز وجل، أو صح عن نبيه صلى الله عليه وسلم، وأهل السنة والجماعة حينما يثبتون ذلك ويقبلونه لا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، وطريق أهل السنة والجماعة في باب صفات الله عز وجل وسط بين فريقين:

بين قوم غلو في الإثبات حتى وقعوا في التمثيل، وهم أهل التمثيل والتشبيه، وبين قوم غلو في التترية حتى وقعوا في التعطيل، أما أهل السنة والجماعة فإنهم يثبتون لله عز وجل إثبات بلا تمثيل، ويترهون الله تعالى تترية بلا تعطيل، فكانوا على الجادة الصحيحة فهم قبلوا ما جاء عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم قبولاً صحيحاً لم يبلغ بهم الإثبات إلى حد التمثيل الذي وقع به المشبهة فقالوا: إنما أخبرنا الله بما نرى نشاهد فأجروا أحاديث الصفات وآياتها على ما يعرفونه من الواقع فوقعوا في التمثيل، كما أنهم لم يسلكوا مسلك أهل التعطيل الذين قالوا: إن كل وصف اتصف المخلوق بجنسه فلا يمكن أن يثبت لله عز وجل هذا الجنس من الصفات فعضلوا الله تعالى عن صفاته، ولكننا نقول ثبت لله ما أثبت لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه.

وقد بدأ الشيخ بمثال بين، وهو ما يتصل بإثبات صفة اليدين لله سبحانه وتعالى فقال:

(فيقولون: إنه خلق آدم بيديه، كما نص سبحانه عليه في قوله عز من قائل: {قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} ولا يحرفون الكلم عن مواضعه؛ بحمل اليدين على النعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة الجهمية) وفي نسخة: (تحريف المعتزلة والجهمية أهلهم الله، ولا يكيّفونهما بكيف أو يشبهونهما بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة خذهم الله) إذاً هذا مثال بين يكشف لنا عن طريقة أهل السنة والجماعة فإن الله سبحانه وتعالى أخبرنا في مواضع في كتابه أنه متصف بهذه الصفة الجليلة فقال سبحانه وتعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي

بِيَدِهِ الْمُلْكُ}، وقال سبحانه وتعالى مخاطباً إبليس: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي}، وقال سبحانه وتعالى حاكياً عن اليهود راداً عليهم: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وُلِعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}، إذاً هذا في كتاب الله عز وجل إثبات اليدين له سبحانه وتعالى، فالواجب علينا أن نثبت لله تعالى ما أثبت لنفسه في كتابه وألا نستشنع ذلك، فإنه لا يستشنع ذلك إلا من اعتقد التمثيل، فإن من اعتقد التمثيل واعتقد أن تلکم اليدين الكريمتين كأيدى المخلوقين يفر من التمثيل إلى التعطيل، فيقول المراد باليدين: النعمتين، أو المراد باليدين: القوتين، ولاشك أن هذا القول قول بائر مخالف للحق، وهو ما يسميه أصحابه تأويلاً، والحق أنه تحريف، والدليل على فساد هذا القول من عدة وجوه:

أولاً: أن نقول أن هذا التحريف، أو التفسير لليدين بأنهم النعمتين أو القوتين مخالف لإجماع السلف، فالسلف جميعاً مجمعون على إثبات يدين حقيقيتين لله عز وجل مبسوطتين بالعطاء والنعم، ولا يمكن أن يحفظ عن أحد من السلف أن يفسر اليد بأنها النعمة أو القوة.

ثانياً: أن نقول أنه لو كانت اليد بمعنى القدرة لما كان لآدم مزية على بقية المخلوقات فإن الله سبحانه وتعالى كرمه وشرفه بأن خلقه بيده، فلو كانت اليد بمعنى القدرة لما كان لآدم فضل على بقية المخلوقات ولما أسجد الله تعالى له ملائكته بسبب ذلك الفضل.

ثالثاً: أن نقول أنه لو كانت اليد بمعنى القدرة لاحتج إبليس على ربه حين قال له: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي}، ولقال إبليس: وأنا يا ربي خلقتني بيدك، إذا كانت اليد بمعنى القدرة، لكن إبليس أفتقه من هؤلاء المعتزلة والجهمية الذين حرفوا معنى اليد إلى القدرة، فلم يفعل ذلك.

رابعاً: أن اليدين أتتا بصيغة التثنية، ولو كان المراد القدرة لما استقاماً أن تأتي بصيغة التثنية، فإن الله سبحانه وتعالى له قوة واحدة، يخلق بها ما يشاء سبحانه ولا يقول قائل إن لله قوتين، بل الله عز وجل له القوة جميعاً، كذلك من فسرها بالنعمة فقد حصر النعمة بنعمتين، وله تعالى له أنعم كثيرة لا تعد ولا تحصى {وإن تعدوا نعمة الله لا تُحصوها}، فهذا يدلنا على فساد ما ذهب إليه هؤلاء المحرفون من تحريف اليد إلى النعمة، أو القدرة.

فإن قلت فلما قال الله عز وجل في سورة تبارك: {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ}، ولم يقل بيديه؟ فالجواب عن ذلك سهل وهو: أن من لغة العرب أن المفرد المضاف يعم، بمعنى أنه لا يدل على الوحدة، بل يدل على العموم، مثل قولك: رأيت الحادث بعيني، هل معنى ذلك أنه ليس لك إلا عين واحدة؟ لا، وإنما أردت التأكيد، ولا يعني ذلك أن المتحدث أعور، كذلك تقول: مشيت إلى فلان برجلي، ولا يدل ذلك على أن المتحدث أعرج، أو مبتور القدم، فهذا سائغ معروف في لغة العرب، أن المفرد المضاف يعم، إذا يحمل الأفراد على التثنية، فبذلك يزول الإشكال.

إذا تبين بذلك والله الحمد أنه تجرى هذه الصفة على ما أخبر الله تعالى به، وقد أخبر عن ذلك نبيه صلى الله عليه وسلم، فقال صلى الله عليه وسلم: ((يد الله ملى سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض، فإنه لم يغض ما في يمينه))، أي لم ينقص، بل قد وصف النبي صلى الله عليه وسلم يدي الله عز وجل بصفات تدل على أن المراد اليدين الحقيقيتين كما ورد في إثبات الهز، والقبض، وإثبات الأصابع، وغير ذلك مما يليق به سبحانه وتعالى، قد قال ربنا عز وجل: {وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}، وقال في الحديث: ((وكلتا يديه يمين مباركة))، إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة، فبه يتبين بطلان تحريف المعتزلة.

والمعتزلة: طائفة من طوائف الضلال ينتسبون إلى رجل يقال له واصل بن عطاء، هذا الرجل كان في أول أمره من تلامذة الحسن البصري، والحسن البصري إمام جليل من أئمة أهل السنة، فجاء رجل يسأل عن مسألة من مسائل القدر، فشغب واصل بن عطاء على الحسن وخالف فيه قوله، ثم اعتزل مجلسه إلى سارية من سواري المسجد، وانضم إليه عمرو بن عبيد وبعض أصحابه، فقال الحسن: اعتزلنا واصل، فسموا المعتزلة.

فهؤلاء المعتزلة لهم طريقة تخالف طريقة أهل السنة والجماعة في مسائل متعددة، في مسائل التوحيد والشافعة والرؤية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يتسع المقام لبسطها، لكنهم في باب الصفات، والعياذ بالله ينكرون صفات الله عز وجل، ولا يثبتون لله سبحانه وتعالى إلا أسماء خالية من مضمونها من الصفات، فيقول

قائلهم نعم هو سميع لكن بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، فيثبتون أسماء أعلام محضة، لا تتضمن الصفة، فهم ينكرون الصفات، وأشد منهم أو سلفهم الجهمية.

والجهمية: ينتسبون إلى رجل يقال له الجهم بن صفوان، وقد ظهر هذا الرجل في نواحي سمرقند، وأخذ بدعته عن رجل يقال له الجعد بن درهم، لكن الشهرة للجهمية أعظم من الجعدية؛ لأن الجهم هو الذي نشر مقالة نفي الصفات، لكن أول من عرف في الإسلام بنفي الصفات: الجعد بن درهم، فهذا الرجل اشتهر عنه القول بنفي الصفات، حتى قبض عليه أمير العراقيين خالد بن القسري، وخرج به إلى المصلى يوم عيد الأضحى فلما خطب الناس قال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، فإنه زعم أن الله ما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولا كلم موسى تكليماً، ثم نزل من المنبر وذبحه كما تذبح الشاة، ولهذا قال ابن القيم رحمه الله:

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد القسري يوم ذبائح القربان

إذ قال إبراهيم ليس خليله كلا ولا موسى الكليم الداني

شكر الضحية كل صاحب سنة لله درك من أخي قربان.

فهذا الرجل والعياذ بالله أنكر أن يكون الله قد اتخذ إبراهيم خليلاً، أي أنكر صفة المحبة لله عز وجل، وأنكر صفة الكلام لله عز وجل، وأن يكون الله قد كلم موسى تكليماً، فاستحق هذه العقوبة، وهذا التعزير البليغ، فقتل سنة مائة وتسعة عشر من الهجرة، ثم أخذ مقالته هذه في نفي الصفات الجهم بن صفوان السمرقندي حتى آل أمره إلى أن قتله سلم بن أحوز سنة مائة وثمان وعشرين للهجرة، ثم بعد الجهمية تلقف مقالته المعتزلة فاشتهر منهم بشر بن غياث المريسي، الذي كان وللأسف مؤدباً للخليفة المأمون، فلما كان الأمر كذلك علا نجمهم وانتشرت بدعتهم والعياذ بالله، حتى فتنوا المسلمين بالقول بخلق القرآن، وجرى للمسلمين ما علمتم من الفتنة المشهورة التي ثبت فيها أمام أهل السنة أحمد بن حنبل.

فالشيخ رحمه الله في هذا المقام أشار إلى أن المعتزلة والجهمية قد حرفوا صفى اليمين لله سبحانه وتعالى إلى النعمة أو القدرة، فبرأ أهل السنة من طريقتهم، ثم قابل ذلك بالجانب الآخر فقال:

(ولا يكيفونهما بكيف) أي أن أهل السنة والجماعة والله الحمد، لا يكيفون صفة اليمين لله عز وجل، بمعنى لا يحكون الكيفية، لا يقولون كيفية يد الله كذا وكذا، لأن ذلك لا سبيل لنا إلى العلم به كما قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله لما سأله رجل عن الاستواء قال له: يا إمام الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ هو يسأل عن الكيفية لا يسأل عن الاستواء، فأطرق الإمام مالك ساعة وعلته الرخصاء، أي أنه كان يتصبب من العرق لشدة وقع السؤال عليه كيف يجراً إنسان أن يسأل عن كيفية صفة الله عز وجل، ثم رفع رأسه وقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا صاحب بدعة، ثم أمر به فأخرج من المسجد، وفي رواية أنه قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

إذاً هكذا نقول في كل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه، أو وصف به نفسه الشريفة من صفات أننا لا نكيف صفات الله عز وجل، لا سبيل لنا لذلك فهو سبحانه: لا تبلغه الأوهام ولا تدركه العقول، أنى لعقل أن يحيط بكيفية صفات الله عز وجل، ولكن ليس معنى ذلك أن ليس لها كيفية في الواقع، هي لها كيفية، لا شك، لكن نحن لا نعلم تلك الكيفية، فما الذي ننفية هل ننفية الكيفية، أم ننفية التكيف؟ ننفية التكيف، أما الكيفية فإنها لا شك موجودة، ومن نفى الكيفية فقد وقع في التعطيل المحض.